

المصري للدراسات الاقتصادية: يجب اعتبار رفاهية الشعب كأولوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي

القاهرة – ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧

أكد المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته الحكومة على مدار عام كامل حقق العديد من النجاحات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولكنه لم يحقق رفاهة الشعب، حيث إن كائن أي عملية إصلاح اقتصادي تتمثل في الاستدامة واستمرارية الإصلاح وتحقيق رفاهة الشعب، في ظل وجود إرادة سياسية تدعم هذا البرنامج.

جاء ذلك خلال الندوة التي عقدها المركز مساء الثلاثاء بعنوان: "مصر بعد عام من برنامج الإصلاح الاقتصادي"، بحضور مجموعة من الاقتصاديين ونواب البرلمان، وشارك في جلسة الحوار كل من الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي للمركز، والدكتور أحمد جلال وزير المالية الأسبق، والدكتور زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي الأسبق، والسيد هاني جنيينة مساعد وكيل محافظ البنك المركزي للتطوير المصرفي، والسيد هشام الخازندار العضو المنتدب لشركة القلعة القابضة، وأدار الندوة السيد عمر مهنا رئيس المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

وأجمع الخبراء على أهمية وضرورة البرنامج الذي نفذته الحكومة، إلا أنه كان برنامجاً للإصلاح المالي ومجرد مرحلة أولى يجب أن تتبعها مرحلة ثانية تتمثل في إزالة المعوقات التي تعرقل حركة النمو الاقتصادي لزيادة معدلات التشغيل وتوفير فرص العمل، حتى نصل إلى مرحلة جني الشعب لمكاسب الإصلاح.

وقد شمل البرنامج الذي نفذته الحكومة خلال العام عدداً من الإجراءات منها تخفيض قيمة الدعم على المحروقات، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتحرير سعر الصرف، وتبني برنامج الإصلاح الاقتصادي وموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار لدعم البرنامج، كما قام البنك المركزي بزيادة سعر الفائدة على الودائع والإقراض تدريجياً بمقدار ٧ نقاط مئوية إجمالاً خلال العام، وتخفيض قيمة الدعم على الكهرباء، وإصدار قانون الاستثمار ولائحته.

وأعقب تطبيق هذه الإجراءات تنفيذ مجموعة من إجراءات الحماية الاجتماعية – التي كان يجب أن تسبق القرارات الاقتصادية – منها زيادة قيمة الدعم النقدي على السلع الغذائية بأكثر من الضعف من خلال بطاقات التموين الذكية – من ٢١ إلى ٥٠ جنيهاً لكل مواطن – وزيادة الدعم لألبان الرضع وأدوية الأطفال، والتوسع في معاشات التضامن الاجتماعي لتشمل الرعاية الطبية، والتوسع في تغطية برنامج "تكافل وكرامة" ليشمل ١,٧ مليون أسرة إضافية وزيادة المبالغ المقدمة، ورفع المزايا التقاعدية وخاصة لأصحاب المعاشات المتدنية، وصرف علاوة استثنائية لموظفي الحكومة لمواجهة التضخم المرتفع، وتقديم وجبات مدرسية مجانية وتوصيلات غاز جديدة للمناطق الفقيرة، بالإضافة إلى زيادة حد الإعفاء من الضرائب على الأجور.

وعرضت الدكتورة عبلة عبد اللطيف تقييماً أولياً أعده المركز حول نتائج العام الأول من برنامج الإصلاح مؤكدة أن أي برنامج إصلاح اقتصادي يحتاج لسنوات طويلة حتى يمكن تقيمه بصورة كاملة، ولكن ما نحن بصدده الآن هو تقييماً أولياً يهدف إلى تتبع الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي والحقيقي ومجتمع الأعمال، وتحديد أثر الإصلاحات على الفقراء والعدالة الاجتماعية.

وقالت الدكتورة عبلة إن التعويم قضى على الفجوة بين سعر العملة بالبنك والسوق الموازية، ولكنه خلق موجة تضخمية مرتفعة وصلت لأعلى مستوى لها عند ٣٣% في شهر يوليو ٢٠١٧، وقام البنك المركزي على إثر ذلك برفع سعر الفائدة بنسبة ٧ نقاط مئوية إجمالاً حتى بلغت ١٨,٧٥% و١٩,٧٥% مقارنة بمتوسط ١٠% خلال السنوات السابقة في محاولة للسيطرة على التضخم.

وحققت التسعة أشهر الأولى (يوليو-مارس) من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ معدل نمو نسبته ٣,٨% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٤,٢% خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة، فيما انخفض معدل البطالة في الربع الأول من السنة المالية الحالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مسجلاً ١١,٩%، وهو نفس مستواه في الربع الأول من عام ٢٠١١.

كما انخفض عجز الموازنة، وارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وشهدت استثمارات الحافظة حوالي ١٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، في حين لم تختلف إيرادات قناة السويس كثيراً عن السنوات السابقة، وتراجع أيضاً عجز الميزان التجاري، وارتفع صافي الاحتياطات الدولية بشكل ملحوظ منذ أكتوبر ٢٠١٦ ليسجل أعلى مستوى لها منذ ٧ سنوات عند ٣٦,٧ مليار دولار في أكتوبر ٢٠١٧.

وأشارت عبد اللطيف إلى أنه في المقابل ارتفع حجم الدين الخارجي نتيجة التعويم بحوالي ٤٠٠ مليار جنيه، حيث سجل ٧٩ مليار دولار في يونيو ٢٠١٧ مقابل ٥٥,٨ مليار دولار في يونيو ٢٠١٦ نتيجة تبني الدولة لسياسة الاقتراض لتمويل العجز والاستثمارات الجديدة، بالإضافة إلى ارتفاع الدين المحلي إلى ٣,٢ تريليون جنيه مقابل ٢,٦ في نفس الفترة.

ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي مدفوعات الدين الخارجي السنوية إلى ٤٠,٩٤٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، مقابل ٨,٠٣٣ عام ٢٠١٧. وأكدت مديرة المركز أن هناك بالفعل تحسناً في المؤشرات المالية المباشرة، ولكن هناك تحسناً ضعيفاً في المؤشرات التي تعكس الاقتصاد الحقيقي، بجانب خطورة ارتفاع نسبة الدين الحكومي، كما أن الارتفاع في صافي الاحتياطي النقدي ليس من مصادر مستدامة.

وكشفت الدراسة التي أعدها المركز أنه بالرغم من التحسن في معدلات النمو، إلا أن الأنشطة في مجملها ليست ذات قيمة مضافة مرتفعة، بل أغلبها قطاعات ريعية، مضيعة أن الإجراءات المتخذة لم تؤت بعد بالآثار الإيجابية المرجوة منها خاصة من حيث جذب الاستثمارات في القطاعات الدافعة للنمو كالصناعة التحويلية والتعليم.

وعلى جانب العدالة الاجتماعية، قالت الدراسة إن هناك تقديرات بسقوط حوالي ١,٣ مليون فرد تحت خط الفقر خلال العامين الماضيين، حيث بلغ خط الفقر في مصر لعام ٢٠١٥، طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق، ٤٨٢ جنيهاً شهرياً للفرد و ٢٤١٠ للأسرة (المكونة من خمسة أفراد)، كما فقد الجنيه نصف قيمته الشرائية بعد القرارات الاقتصادية مما يعني أن الأسرة تحتاج حوالي ٤٨٢٠ جنيهاً شهرياً حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية وبالتالي ارتفعت أعداد الفقراء والذين بلغت نسبتهم حوالي ٢٨% في عام ٢٠١٥.

وأشارت الدراسة إلى تقييمات بعض الجهات الدولية منها صندوق النقد والذي أثنى على الإصلاحات التي نفذتها الحكومة، في حين أشار البنك الدولي إلى مجموعة من التحديات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد المصري خاصة ما يتعلق بالمخاوف من تزايد الدين الحكومي في ظل انخفاض سعر الصرف وارتفاع نسبة التضخم، في حين أن تقييم معهد جلوب الذي يقيس رفاهة المجتمعات يرى أن التفاؤل في مصر ظل حتى عام ٢٠١٤ ولكنه تراجع مع ظهور نتائج برنامج الإصلاح.

وأوصت الدراسة باستكمال البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي بحزمة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية تتعامل مع الأسباب الجوهرية للمشكلة مثل قانون العمل، قانون الإفلاس، التعليم، الزراعة، الصحة، تنظيم السوق الداخلية، التنسيق بين الوزارات والهيئات، إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية للحد من ظاهرة الأيدي المرتعشة.

وشددت على ضرورة التعامل مع البعد الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية وليس كمنظومة منفصلة، والعمل على تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية وتنمية مستدامة، فلن نجني أي ثمار إيجابية للقرارات الاقتصادية بدون التعامل مع تحقيق رفاهة الشعب كأولوية.

ومن جانبه قال السيد عمر مهنا رئيس المركز المصري للدراسات الاقتصادية، إن مصر شهدت إصلاحاً هيكلياً حقيقياً، لكن ترجمته إلى نمو واستثمار حقيقي ننتظر أن نراه، ووصف قرار التعويم بأنه مفصلى وهام وأعاد وضع مصر على خريطة كدنا أن نخطف منها.

وقال السيد هاني جنيبة مساعد وكيل محافظ البنك المركزي للتطوير المصرفي، إن البنك المركزي قام بجهود كبيرة في التفاوض مع صندوق النقد وأدار عملية الإصلاح بحرفية، مؤكداً أن هناك قراراً بعدم التدخل في سعر الصرف على الإطلاق، وأن موقف السياسة النقدية الحالي يستهدف الحد من الآثار الثانوية للتضخم وإدارة توقعات التضخم بما يتوافق مع مستهدفات التضخم المعلنة من قبل البنك المركزي.

وأكد الدكتور أحمد جلال وزير المالية الأسبق أنه من الصعب تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي لأنه لم يكتمل بعد، ولكنه يرى أن البرنامج يتبع سياسة انكماشية لا تساعد على النمو ولا تخلق فرص عمل، لافتاً إلى أن رفع سعر الفائدة غير مجد في استهداف التضخم لأن العرض منخفض بالأساس وليس هناك مشكلة طلب.

وطالب جلال بالعمل على إزالة العوائق لتحسين العرض والتركيز على التشغيل، معرباً في الوقت نفسه عن تخوفه الشديد من ارتفاع الدين العام لمستوى وصفه بالخطير والمقلق، مطالباً البرلمان بوضع سقف للاقتراض للدين العام حتى يتوقف الاقتراض، ودعاً لأن يقترن أي إصلاح اقتصادي بعملية إصلاح سياسي يسمح بتداول الأفكار حتى يؤت الإصلاح ثماره.

ويرى هشام الخازندار العضو المنتدب لشركة القلعة القابضة، أننا في بداية مرحلة تحول جذري لهيكل الاقتصاد المصري، وما زال أمامنا خطوات أخرى لمزيد من تخفيض دعم الطاقة على المحروقات والكهرباء، ولابد من الأخذ في الاعتبار المتغيرات الدولية عند التخطيط لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، خاصة ما يتعلق بارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً واتجاه الدول لرفع أسعار الفائدة وهو ما له تأثير كبير على مصر بسبب حجم الدين العام الكبير واعتماد الحكومة الأكبر على الاقتراض الخارجي.

وأكد الخازندار على أن الهدف واضح وهو رفع مستوى معيشة المواطنين، مما يتطلب نمواً مرتفعاً ومستداماً لمدة تتراوح من ١٠ - ٢٠ سنة، مطالباً بتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار، وألا يكون مقتصرًا على الدولة أو جهات مرتبطة بها.

ومن جانبه قال الدكتور زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء الأسبق إن الإجراءات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة كانت ضرورية وحتمية وسليمة، ولكن أسوأ ما في الأمر أننا كمجتمع وشعب ندفع ثمن هذا الإصلاح كاملاً دون أن نستفيد من ثماره.

وأكد أن ما سبق من إجراءات هو الموجة الأولى من الإصلاح يجب أن يتبعها الإسراع في تطبيق الموجة الثانية حتى يستفيد المواطنين من مكاسب الإصلاح، من خلال التعامل مع البيروقراطية، ومراجعة اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي والذي يجب أن يكون بمحددات وأغراض معينة، وأن تترك الدولة الجمعيات الأهلية لتقوم بدورها الاقتصادي في المجتمع في ظل ظروف اجتماعية صعبة للغاية، وتوفير فرص عمل لائقة وكريمة لأن معاشات الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة ليست كافية.

وقال بهاء الدين إن الإصلاحات الاقتصادية جيدة لكنها غير كافية، ويجب إعطاء الفرصة للمجتمع ليستفيد بعد أن دفع الثمن كاملاً.